

وقعت اتفاقاً مع معهد الأبحاث لإعداد الدراسة الاستشارية المصنف: إقامة «هيئة الصناعة» لمجمع التكنولوجيا يخدم القطاعين العام والخاص



د.علي المصنف ود.ناجي المطيري يتبادلان كتب توقيع الاتفاقية (مهند العنزي)

مثل هذه المجتمعات التكنولوجية لتنمية الأفكار الجديدة وتشجيع الابتكارات الشابة. ومن جانبه أوضح مدير معهد الأبحاث العلمية د.ناجي المطيري أن الدراسة التي سيقدمها المعهد ستستضمن تحديد الاحتياجات والمتطلبات المتعلقة بمشروع المجمع التكنولوجي من حيث الخدمات والبنية التحتية، وذلك على مراحل عدة بدءاً من تحديد أنسب نموذج وفي اقتصادي وقانوني لعمل المجمع التكنولوجي وانتهاء بتنفيذ المشروع وإدارته.

وأشار إلى أن الدراسة التي ستستمر لمدة 43 أسبوعاً وستستضمن خمس مراحل رئيسية هي مرحلة تحديد الأهداف والغايات الاستراتيجية للمشروع، ومرحلة وضع التصور العام والخطط المحتملة لنموذج المجمع التكنولوجي، ومرحلة تحديد النموذج الأمثل للمجمع التكنولوجي، ومرحلة دراسة الخيارات المتاحة لتنفيذ المشروع، ومرحلة إعداد خطة تطوير العمل للمجمع التكنولوجي.

وأوضح أن معهد الكويت للأبحاث العلمية قام بتشكيل لجنة نخبة من خبراء المعهد المحليين والعالميين للمشاركة في إعداد الدراسة، بالإضافة إلى العديد من الهيئات الإقليمية والعالمية المتخصصة في نفس المجال وذلك لدعم أهداف الدراسة وتحقيق أعلى قدر من المهنية والخبرات.

● أحمد يوسف

1,4 مليون دينار خسائرها عن 2010

«الأولى للتأمين التكافلي» تدرس تأسيس شركات جديدة خارج الكويت

الشركة اتخذت جميع الإجراءات المناسبة للمحافظة على قيم أصولها كما أن سياسة إدارة مخاطر الشركة المتوازنة تمكنها من أن تضبط محافظ التأمين المختلفة وأن تحافظ على عملائها وتأمين السيولة اللازمة لأنشطة الشركة، مضيفاً أنه تم الاهتمام بالبرامج الخاصة بالتأمين الصحي الخاص بتأمين الحياة بالإضافة إلى إطلاق خدمة إصدار وثائق التأمين من خلال الانترنت.

أما فيما يخص إدارة الاستثمارات فأكد الشامي أن الشركة انتهجت السياسة المتبعة خلال السنوات المنصرمة والخاصة بتطبيق استراتيجية العائد الجزئي باقل المخاطر، مشيراً إلى أن تداعيات الأزمة العالمية أدت إلى عدم تحقيق الشركة عوائد استثمارية في عام 2010، إلا أن الشركة قامت ومن باب التحوط بتجنب مخصصات إضافية للاستثمارات المتاحة للبيع المسعرة وغير المسعرة والشركات الزميلة.

من جهة أخرى طالب الشامي وزير التجارة والصناعة د.أماني بورسلي بأن تهتم بقطاع التأمين خاصة أنه قطاع اقتصادي غير مقلد ويواجه مشاكل متعددة. ووافقت العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال وأبرزها الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح للمساهمين.

● عاطف رمضان



خليل الشامي خلال عمومية «الأولى للتأمين التكافلي» (قاسم باشا)

وقعت الهيئة العامة للصناعة أمس عقد اتفاق مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لإعداد الدراسة الاستشارية لإنشاء مجمع تكنولوجي في منطقة الشدادية الصناعية، بقيمة إجمالية تبلغ 294,5 ألف دينار.

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة د.علي المصنف عقب التوقيع على أهمية المجمع التكنولوجي الذي تعتزم الهيئة العامة للصناعة إنشاءه على مساحة 200 ألف متر مربع لافتاً إلى أهمية إقامة مثل هذه المجتمعات بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع الصناعي خاصة.

وأضاف أن المجمع التكنولوجي الذي تعتزم هيئة الصناعة تنفيذه عقب انتهاء الدراسة الاستشارية التي سيقدمها معهد الأبحاث، إنما يهدف إلى تشجيع الابتكارات الصناعية، واستحداث التكنولوجيات الحديثة، لاسيما أن هناك العديد من المجالات التي يمكن للكويت أن تستفيد منها كقطاع البتر وكيمياء وقطاع تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات، حيث سيكون بإمكان الشباب الكويتي المبتكر أن يقدم ابتكاراته من خلال هذه المجتمعات والانطلاق بها نحو الاستمرار والصناعة.

وشدد على أن هذه المجتمعات من شأنها أن تضيف قيمة اقتصادية للمجتمع الاقتصادي في أي بلد، كما أنها تساعد على خلق المزيد من فرص العمل للشباب الكويتي في القطاع الخاص، لاسيما أن المجتمعات الصناعية الكبرى تعتمد

في ندوة اتحاد الشركات الاستثمارية حول قانون هيئة أسواق المال ونهديات تطبيق لأئحته التنفيذية السلمي: تناقضات عديدة في مواد اللائحة التنفيذية لقانون «الهيئة»

الاتحاد بتشكيل لجنة من أعضائه لدراسة اللائحة واستعانة اللجنة ببعض المستشارين القانونيين المتخصصين في هذا المجال حيث عقدت اللجنة عدة اجتماعات تدارست خلالها اللائحة من الناحيتين الفنية والقانونية، وقد خلصنا إلى ملاحظات جوهرية أرسلناها إلى هيئة أسواق المال لشرح وجهة نظر الاتحاد، وذلك لتحقيق الهدف المنشود من اللائحة، وأفاد أنه سعيًا في الرد على كثير من الاستفسارات والملاحظات التي كانت ترد إلى الاتحاد قفنا بإجراء هذه الندوة أملاً من أهل الخبرة القانونيين والفنيين في مجال أسواق المال الإجابة على كثير من الاسئلة والاستفسارات الخاصة بالتشاريكات والصلاحيات مع الجهات المختلفة بالإضافة إلى السعي والحرص من خلال هذا اللقاء على أن يكون لدينا لقاءات أخرى مع الجهات المعنية في الرقابة على أسواق المال للأجارة على استفسارات عدة.

سوق مالي

أقر المدير والشريك الرئيسي في ال دي باير الشرق الأوسط عبدالعزيز الياقوت بأهمية قانون هيئة أسواق المال لتنظيم أي سوق مالي في العالم، مستذكراً أن تنظيم سوق الكويت للوراق المالية مطلب مهم إلا أن طريقة التطبيق لم تكن مناسبة وغير موفقة.

ولفت الياقوت في ورقته التي ألقاها في الندوة التي نظمتها اتحاد الشركات الاستثمارية، أمس، إلى أن هناك تسرعاً في التطبيق من جانب مفوضية هيئة أسواق المال، لافتاً إلى أنه لا يمكن تطبيق القانون دون الرجوع إلى الفاعلين الحقيقيين في السوق.

وبين أن مواد القانون يكتنفها الكثير من الغموض وغير موفقة للكثير من الشركات، الأمر الذي سيؤدي إلى أخطاء كثيرة في التطبيق. وأستدرك: أن من التعاملات الخاصة بين الشركات الاستثمارية ومفوضية هيئة أسواق المال غير واضحة وتمثل تلك الاستفسارات في تراخيص الشركات وجوب أن يكون الرئيس التنفيذي للشركات كويتيًا، كما أن هناك الكثير من الأمور غير واضحة بخصوص الرسوم الخاصة بصناديق الاستثمار.

وطالب الياقوت من مفوضية هيئة أسواق المال توضيحاً لمعركة الطريقة التي تسير عليها، مؤكداً على ضرورة خضوع مسؤولي السوق لاختبارات تأهيلية للقيام بدورهم. ورداً على سؤال حول دور وزارة التجارة لتنظيم هيئة أسواق المال، قال الياقوت إن الوزارة غير مسؤولة عن إصدار أي ترخيص لمزاولة أي نشاط مالي.

● عمر راشد



عبدالعزیز الياقوت وصالح السلمي خلال الندوة

الأول (2007) تكوين لجنة من ذوي الخبرة والاختصاص برئاسة نائب رئيس الاتحاد

المقدمة والاستعانة بالجهات ذات الاختصاص إقليمياً ودولياً لتحقيق مشروع قانون إنشاء هيئة أسواق المال.

وبين أن اللجنة واصلت اجتماعاتها منذ تكوينها، حيث قامت بدراسة تلك المشاريع المقدمة واللقاء مع جميع المسؤولين المعنيين، وأتى القانون بتاريخ 2010/2/28 بالشمولية حيث تطرق إلى جميع النواحي التشريعية اللازمة لتنظيم عمل الأطراف ذات العلاقة بالسوق والتي صيغت موادها بخطوط رئيسية وعريضة للقانون وترك صلاحية إصدار التفاصيل إلى مجلس إدارة الهيئة حتى يبقى القانون مرناً يسهل عليه التطور مع التغييرات التي تطرأ على هذه الصناعة دولياً.

وأضاف أنه من بعد ذلك صدرت اللائحة التنفيذية للقانون بتاريخ 2011/3/8 وقام

مواد الهيئة.

تنظيم السوق

وقال السلمي أن رسالة اتحاد الشركات الاستثمارية تتمثل في تحسين عملية تنظيم السوق في الكويت، وذلك من خلال التكيف مع المناخ المناسب لتطوير كفاءة قطاع الاستثمار والخدمات المالية على نحو يتوافق مع التطورات في الأسواق المالية الدولية بما في ذلك التشريعات واللوائح المستقلة لخدمة الاقتصاد.

موضحاً أن هذا ما دعا الاتحاد إلى الدفع في تطوير بعض القوانين والتشريعات منذ نشأتها، ومن ذلك كان قانون هيئة أسواق المال وحرص الاتحاد منذ بداية نشاطاته على الدفع لإيجاد هيئة مستقلة تعنى بأسواق المال، وذلك لضرورة تطوير هذا القطاع مواكبة للنظم والقوانين العالمية من جهة وحماية للمستثمرين في أسواق الأوراق المالية بالكويت من جهة أخرى.

وأوضح أنه لهذا الهدف أقر مجلس إدارة الاتحاد في اجتماعه

الياقوت: طريقة تطبيق

مواد اللائحة التنفيذية

لم تكن «مناسبة»

و«غير موفقة»

وافقدت لرؤى الفاعلين

في السوق



85% من قانون «الهيئة» من «الاتحاد».. فلم الاعتراض؟!؟

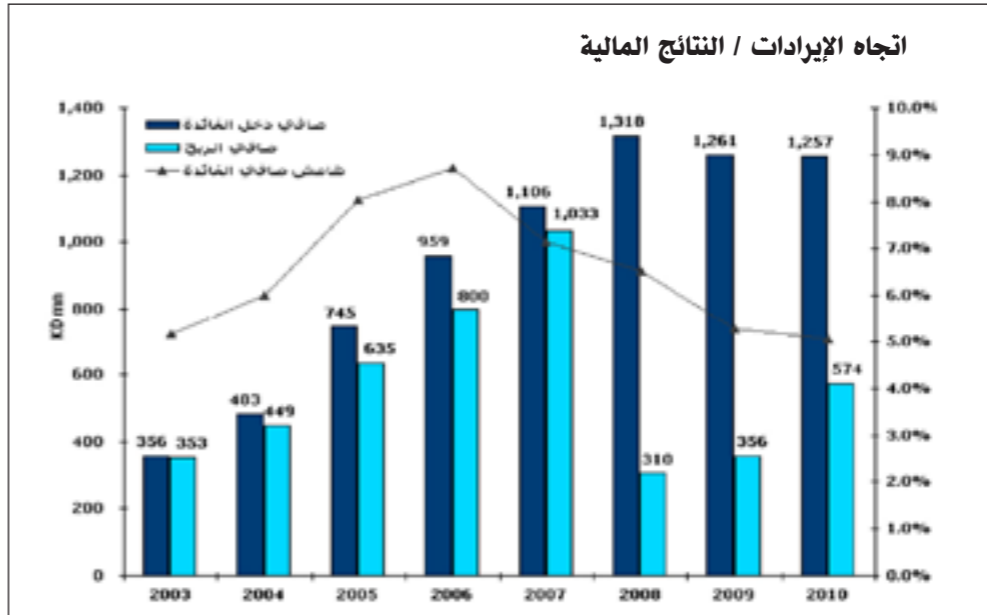
من مواد قانون هيئة أسواق المال كانت من مسودة قانون اتحاد الشركات الاستثمارية المقدم لصياغة قانون هيئة أسواق المال، واكتفى بالقول بأن ما أثير حول هذا الأمر لا أساس له من الصحة.

لم يجب نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي على سؤال لـ «الأنباء» حول سبب اعتراض الاتحاد على مواد اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال رغم أن 85%

اجتماع قريب مع مفوضية السوق

كشفت مديرة مركز الدراسات الاستثمارية في اتحاد الشركات الاستثمارية فدوى درويش عن اجتماع قريب لممثلي اتحاد الشركات الاستثمارية مع مفوضية هيئة أسواق المال لمناقشة وضع الشركات الاستثمارية في تطبيق اللائحة التنفيذية للقانون والمطلب التي رفعها الاتحاد بهذا الخصوص. وأستدركت بأن الاتحاد يتابع مع مفوضية الهيئة موقف الشركات الاستثمارية من تنفيذ مواد الهيئة، مشيرة إلى أن الاتحاد غير معني بتنفيذ مفوضية هيئة سوق المال بخصوص مطالب الشركات الأعضاء في تنفيذ مواد اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

«المركز»: البنوك عانت بسبب انكشاف قطاعي الخدمات والعقار



هذا السؤال، فإن أسوأ سيناريو هو ما تعرض له قطاعا العقار والخدمات المالية من تراجع بنسبة 30%، الأمر الذي دفع البنوك إلى إعادة إرسالها بما يزيد على 2,2 مليار دينار أو 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا القطاع أكثر حساسية تجاه انخفاض قيم العقار مقارنة بالخدمات المالية، إذ تراوحت احتياجات إعادة الرسملة في هذا الصدد بين 200 مليون دينار وأكثر من مليار دينار بناء على مستويات الانخفاض المختلفة التي تعرضت لها القيم.

وبلغ معدل كفاية رأس المال من المستوى الأول 17% في نهاية 2010، وهي نسبة أعلى من المسجلة في 2009 التي بلغت 16%، وذلك بسبب زيادة العديد من البنوك رأسمالها خلال هذا العام. ويظهر اختبار الضغط أنه وبينما كانت معدلات كفاية رأس المال أعلى من الحد بشكل آمن، إلا أن القطاع لا يزال حساساً أمام الانخفاض في قيم الأصول في اثنين من أهم القطاعات في البلاد، العقار والخدمات المالية، وخاصة في الأول.

وبناء على اختبار الضغط، وجد «المركز» أن أكثر من نصف البنوك الكويتية قد تهبط دون الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال بنسبة 12%، إذا ما انخفضت أصول العقار والخدمات المالية بنسبة 20% وأكثر،

قال المركز المالي الكويتي في تقريره لـ حول اختبارات الضغط التي خضع لها قطاع البنوك الكويتية، إن البنوك الكويتية تحمّل الضغط منذ تكشف الأزمة المالية أواخر العام 2008، وعانت بسبب الانكشاف الكبير على قطاعي الخدمات والعقار، إذ شكّل هذان القطاعان نقاط ضعف لها، بعد أن تعرضت قيمتهما للانخفاض خلال فترة الأزمة.

وقال التقرير إنه بعد النمو السنوي الذي بلغ معدله سنوياً 30% خلال أيام الازدهار بين عامي 2004 و2007، شهد القطاع هبوطاً بنسبة 70% في محصلة نتائجه المالية بسبب المستويات المرتفعة للمخصصات التي وضعت بشكل رئيسي، إثر ما تعرض له القطاع العقاري من هبوط، وتعثر شركات قطاع الخدمات المالية.

وصعدت نسبة القروض المتعثره من مجموع القروض في 2009 إلى 10,8%، وترجع أن كانت 2,7% في 2007، وترجع بعد نمو القروض إلى 0% في 2010، مع أن كان هذا المعدل يبلغ 45% في 2007، بالنظر مع نمو الودائع الخافت، وزيادة تجنب المخاطر، ونتج عن جميع هذه المعطيات الجديدة زيادة كبيرة في رأس المال لتعزيز الميزانية العمومية ومعدلات كفاية رأس المال.

من جهة أخرى، تساءل التقرير عن كيفية أداء البنوك بعد ثلاثة أعوام تقريبا من الأزمة المالية وزيادة المخصصات؟ ويحسب «المركز» للإجابة عن

تقريره لـ حول اختبارات الضغط التي خضع لها قطاع البنوك الكويتية، إن البنوك الكويتية تحمّل الضغط منذ تكشف الأزمة المالية أواخر العام 2008، وعانت بسبب الانكشاف الكبير على قطاعي الخدمات والعقار، إذ شكّل هذان القطاعان نقاط ضعف لها، بعد أن تعرضت قيمتهما للانخفاض خلال فترة الأزمة.

وقال التقرير إنه بعد النمو السنوي الذي بلغ معدله سنوياً 30% خلال أيام الازدهار بين عامي 2004 و2007، شهد القطاع هبوطاً بنسبة 70% في محصلة نتائجه المالية بسبب المستويات المرتفعة للمخصصات التي وضعت بشكل رئيسي، إثر ما تعرض له القطاع العقاري من هبوط، وتعثر شركات قطاع الخدمات المالية.

وصعدت نسبة القروض المتعثره من مجموع القروض في 2009 إلى 10,8%، وترجع أن كانت 2,7% في 2007، وترجع بعد نمو القروض إلى 0% في 2010، مع أن كان هذا المعدل يبلغ 45% في 2007، بالنظر مع نمو الودائع الخافت، وزيادة تجنب المخاطر، ونتج عن جميع هذه المعطيات الجديدة زيادة كبيرة في رأس المال لتعزيز الميزانية العمومية ومعدلات كفاية رأس المال.

من جهة أخرى، تساءل التقرير عن كيفية أداء البنوك بعد ثلاثة أعوام تقريبا من الأزمة المالية وزيادة المخصصات؟ ويحسب «المركز» للإجابة عن

نسبة القروض المتعثره

ارتفعت في 2010

بشكل صاروخي إلى

10,8% من مجموع

القروض في 2009